P-ISSN 2502-5856
E-ISSN 2655-9196

WARAQAT
Jurnal Ilmu-Ilmu Keislaman

تطبيقات قاعدة لا ضرر ولا ضرار في التجارة الإلكترونية

Tatbiqat Qaidah La Dharara Wa La Dhirara Fi At-Tijarah Al-Iliktruniyah

Muhammad Rinaldo[1]
[1]Universitas Muhammadiyah Surakarta, Solo, Jawa Tengah, Indonesia
o200230027@student.ums.ac.id

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة تطبيقات قاعدة لا ضرر ولا ضرار في التجارة الالكترونية. في إطار التجارة الإلكترونية، يلعب هذا المبدأ دورًا مهمًا في إدارة الأعمال التجارية بشكل عادل وفعّاله. فهو يُمكّن التجار من تقديم السلع والخدمات التي تفي بمعايير السلامة والجودة، مع مراعاة حماية حقوق المستهلك. منهجية البحث المستخدمة في هذه الدراسة هي البحث النوعي باستخدام المنهج الاستقرائي بجمع البيانات من الكتب والفتاوى والمؤلفات الأخرى ذات الصلة، يتم إخضاع البيانات للتحليل الاستقرائي للحصول على نتائج هذه الدراسة في الشريعة الإسلامية عن هذه القاعدة. وتركز هذا البحث على أهمية تطبيقات القاعدة، بما في ذلك العدالة والشفافية. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن الضرر في التجارة الإلكترونية وخارجها يجب إزالته فبل الوقوع وبعده تبعا بما أرشده العلماء، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الآخرين.

الكلمات المفتاحية: الضرر، التجارة الإلكترونية، الشريعة الإسلامية، الأعمال التجارية، حقوق المستهلك

Article Info
Article History:
Received: 11-05-2024 Accepted: 12-25-2024 Publish: 12-31-2024
: 10.51590/waraqat.v9i2.875

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مقدمة

إن تطور التجارة الإلكترونية اليوم هو ضرورة لجميع البشر. تسهل التكنولوجيا الرقمية جميع الأعمال، مواقع التواصل الاجتماعي ولا سيما المؤسسات التجارية. ليس ذلك فحسب، بل إن التجّار الذين كانوا في الأصل غير مستخدمين الإنترنت، أصبحوا يتنافسون الآن على البيع من خلال النظام الإلكتروني. من حيث فقه المعاملات، تأخذ التجارة الإلكترونية دورا مهما في تسهيل أمور وشؤون المسلمين، حتى تصير عملية تصرف الأموال بلمسة إصبع وبصمة. يشعر الجميع بآثار إيجابية لهذه التجارة الإلكترونية.[١]

كما أن وجود التجارة الإلكترونية يسهل على أصحاب الأنشطة التجارية نشر منتجاتهم بشكل أسرع. بل وحتى مع وجود وسائل التواصل الاجتماعي مثل *TikTok*، *Instagram*، *X*، وما أشبه ذلك. أصبحت هذه التعاملات عبر الإنترنت منتشرة في كل مكان.

أشار الشاطبي في الموافقات أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، ضرورية كانت أم حاجية أم تحسينية. أما الضرورية، فلا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا،[٢] واعتبر العلماء بعضهم أن المصالح المرسلة أدلة مهما كونها الأدلة المختلفة. وهذه المصالح تنظر من وجهة مقاصد الشريعة. ومع ذلك، فإن ما يحتاج إلى مزيد من الدراسة هو هل سير التجارة الإلكترونية يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها أم لا. فلازم، تعمق دراسة العقود والشروط في التجارة الإلكترونية من قبل مؤسسات التجارية والبائعين والمشترين. لذلك، من الأهمية استكشاف تطبيقات قاعدة لا ضرر ولا ضرار وضوابطها في التجارة الالكترونية التي تعمل في إندونيسيا.

لقد قام الباحثون في بيان هذه القاعدة لمشكلات الشريعة الإسلامية المعاصرة، منه *Toha Andiko* في كتابه علم القواعد الفقهية حيث شرح المشكلات المرتبطة بهذه القاعدة وهي المتعلقة بحقوق المستهلك (وجود الخيار)، والضمانات. فيجب تطبيقها دفعاً للضرر.[٣] وكتب أيضا محمد عثمان شبير حول قاعدة لا ضرر ولا ضرار في كتابه القواعد الكلية والضوابط الفقهية في الشريعة الإسلامية حيث شرح أن هذه القاعدة أساس منع الأفعال التي تضر بالنفس والآخرين. ويتطلب إزالة كافة أوجه

---

[1] Hida Hiyanti, Lucky Nugroho, Citra Sukmadilaga, & Tettet Fitrijanti, "Peluang dan Tantangan Fintech (Financial Technology) Syariah di Indonesia," *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam* 5, no. 3, (2019), 326-333. http://dx.doi.org/10.29040/jiei.v5i3.578

[2] Asy-Syātibi, *Al-Muwāfaqāt*, Juz 2, (As-Su'ūdiyyah: Dār Ibn 'Affan, 1996), 17.

[3] Toha Andiko, *Ilmu Qawa'id Fiqhiyyah: Panduan Praktis Dalam Merespon Problematika Hukum Islam Kontemporer*, 1st ed. (Penerbit Teras, 2011), 117-136.

الضرر، قبل حدوثه وبعده.[٤] وقام *Ilham Abdi Prawira* في بحثه عن التجارة الإلكترونية في القانون التجاري الإسلامي حيث تُقاس التجارة الإلكترونية ببيع السلم وهو جائز شرعا ما لا يحتمل الضرر فيها.[٥]

إن نوع البحث المستخدم في هذه الدراسة هو البحث النوعي، وهو عبارة عن تصور متعمق للظاهرة التي تتم دراستها من خلال فحص الظاهرة بمزيد من التفصيل على أساس كل حالة على حدتها. ثم سار الباحث على منهج الاستقرائي من حيث قراءة النصوص الشرعية قراءة متأملة صحيحة وكتب السلف والمعاصرين والمجلات والمواقع المعتبرة، ثمّ تحليلها لاستنباط المشكلة. ويُعرَف أن البحث الاستقرائي هو نوع من البحث يجعل الباحث يعتمد بشكل كبير على المعلومات من الأشياء أو المشاركين على نطاق واسع، والأسئلة ذات الطبيعة العامة، وجمع البيانات في الغالب من النصوص، وشرح وتحليل النصوص التي تم جمعها ذاتيا باستخدام الأبحاث المكتبية.[٦] كما أن الطريقة النوعية هي طريقة تعتمد على وصف ظاهر ما مع منهج أن البيانات تنتج تحليلا وصفيا في شكل جمل حوارية. ويجب أن يكون البحث النوعي مدعومًا بمعرفة واسعة من الباحثين، خاصة ما يتعلق بموضوع البحث.[٧] في هذه الحالة، أراد الباحث أن يبين ويصف ويشرح ويوضح كيفية استخدام المجتمع الإسلامي خدمات البيع والشراء من أَوساط التجارة الإلكترونية والمخاطر التي تحدث في غالب الأحيان. وتشمل طرق جمع البيانات المقابلات الشخصية كالبيانات الأولية. وبعد ذلك يُستكمل من طريق مراجعة الكتب والمجلات وآراء العلماء في هذا الميدان. وتُجرى المقابلات بطرح الأسئلة وجهاً لوجه على المبحوثين الذين يجيبون على الفور. واستُخدمت أساليب جمع البيانات باستخدام دراسات الحالة كدليل، مع التركيز على أقوال المبحوثين وأفعالهم والأدلة الداعمة لها، وكانت الأوراق والاستبيانات من الأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات لتوثيق نتائج المقابلات.

كما أن البحث يشمل المستجيبون من أهل الخبرة من رجال الأعمال وأصحاب المصلحة الذين تُجمع منهم المعلومات البحثية التي يمكن أن تصف أو تعالج المشاكل في هذه الدراسة. من بينهم الرئيس لشركة *HF GOLD*، وعدة أشخاص غالباً ما يتعاملون معاملة مالية عبر الإنترنت، حيث تمّ اختيار ثلاثة أشخاص من المستجيبين الذين تنطبق عليهم معايير التسوق المتكرر وسط التجارة الإلكترونية.

---

[4] Muhammad Usmān Syabīr, *Al-Qowāid al-Kuliyyah wa ad-Dhawābit al-Fiqhiyyah fi as-Syari'ah al-Islamiyyah*, (Amman: Dār an-Nafāis, 2015), 163.

[5] Ilham Abdi Prawira, "E-Commerce Dalam Hukum Bisnis Syariah," *Az-Zarqa'* 12, no. 2 (December 2020): 35-56, https://doi.org/10.14421/azzarqa.v12i2.2150.

[6] John Creswell & Timothy Guetterman, "*Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research*," 6th Edition, (New York: Pearson, 2018), 46.

[7] Syafrida Hafni Sahir, *Metodologi Penelitian*, Cet. 1, (Penerbit KBM Indonesia, 2021), 7.

واختيروا وفقاً للمعايير التي وضعها الباحث بناءً على أهداف البحث. وتُستخلص المعلومات من خلال الملاحظة وإجراء ثلاث مقابلات حوارية مع المبحوثين. أما بالنسبة المستجيبين في هذا البحث فهُمْ:

رقم	الاسم	المهنة
.١	Hadi Permana	رئيس شركة HF GOLD
.٢	Cantika Graviola	ربة البيت
.٣	Sunanti	ربة البيت

الجدول ١. أسماء مشاركو المقابلات الشخصية

استناداً إلى المقابلات الحوارية التي عقد الباحث مع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بالعناصر الخطرة في التجارة الإلكترونية، تبيّن من نتائج المقابلات ما يلي:

ذكر الشخص الأول *Hadi Permana* أنه يرى أن هناك الكثير من الفجوات التي تحدث في عمليات التجارة الإلكترونية، عامة في بيع السلع، وخاصة فيما يرتبط بصفقات الذهب، وهو صنف ربوي. ثم تكثر حالات عدم توفر السلعة في المخازن، رغم أن البائع قد تعهَّد بوجودها. والنصيحة المقدمة منه هي التحقق من سمعة البائع، هل هو مؤتمن أم أن فيه مؤشرات على وجود الضرر في تبايع أصحاب المحل.

وكذلك ذكر الشخص الثاني *Cantika Graviola*أنها تعرضت لخسائر عدة مرات، مثال ذلك في هيئة عدم استيفاء البضاعة التي طلبها، ووجود عدة محلات في التجارة الإلكترونية لم توضح بشكل دقيق منتجاتها حتى أنها تدخل في الغرر. ومن الأشياء التي يمتدح عليها المُستفيدة هو وجود الحساب المشترك الذي يكون حارساً/حافظاً لأموال المشترين من البائعين غير الموثوق بهم.

وأيضا ذكر الشخص الثالث *Sunanti* أن من الأهمية معرفة آراء العلماء في البيع والشراء. وخاصة بالأشياء الثمينة مثل الذهب الذي يسهل السير عليه الربا. فاقترحت طريقة الدفع عند الاستسلام أو القدوم مباشرة إلى بائع معروف، حتى يمكن تقليل الضرر وتجنبه.

بناء مما سبق، فإن تطوير التجارة الإلكترونية في إندونيسيا هو الذي ينظر إليه من وجهة قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" من ناحية مدى تطبيقاتها هل موافقة بالشريعة الإسلامية.

النتيجة والمناقشة

تعريف القاعدة

القاعدة في اللغة هي الأساس والثبوت والاستقرار في المكان، قال تعالى: {فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ} [القمر: ٥٥]، فقاعدة كل شيء هي أساسه، فمن ذلك قواعد البيت، قواعد فقهية، قواعد أصولية، قواعد نحوية، وغير ذلك. قال تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ} [البقرة: ١٢٧]. أيضا، تأتي بمعنى الأصل كقواعد السحاب. والقاعدة في الاصطلاح تأتي على معان: (١) عرفها الجرجاني (٧٤٠هـ) بأنها: قضية كلية منضبطة على جميع جزئياتها.[٨] (٢) عرفها الكفوي (١٠٩٤هـ) بأنها: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها.[٩] (٣) عرفها التهانوي (١١٥٨هـ) بأنها: أمر كلي منطبق على جميع جزئيات عند تعرف أحكامها منه.[١٠]

مفهوم التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات سواء للشركات أو الأسر أو الأفراد أو الحكومات أو المؤسسات العامة أو الخاصة التي تتم من خلال شبكة الإنترنت أو شبكات الحاسب الآلي. من حيث المبدأ، التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال المعاملات بين العاقدين دون لقاء مباشر باستخدام التكنولوجيا الرقمية القائمة على تكنولوجيا المعلومات الحديثة.[١١]

ويمكن مساواة نموذج معاملة التجارة الإلكترونية في نظر العلماء المعاصرين بمصطلح بيع السلم، حيث عرف هذا النموذج من المعاملات في الشريعة الإسلامية منذ زمن طويل. معاملات البيع والشراء ببيان صفات السلع التي يتم تداولها كما نص الفقهاء على أن بيع الشيء الموصوف بصفاته جائز إذا وجدت هذه الأوصاف في المبيع الذي تم وصفه. وأيضا تدخل التجارة الإلكترونية تحت مسمى عملية البيع والشراء، ويشير في مبحث المعاملات الفقهية المعاصرة إلى قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة."[١٢]

بشكل عام، تأتي التجارة الإلكترونية بعدة أنواع:

رقم	الاسم	الوصف

[8] Al-Jurjānī, *At-Ta'rīfāt*, (Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1983), 171.

[9] Al-Kafawī, *Al-Kulliyāt Mu'jam fi al-Musthalahāt wa al-Furūq al-Lughawiyyah*, (Beirut: Muassasah ar-Risālah), 728.

[10] At-Tahānawī, *Kasyāf Ishtilāhāt al-Funūn wa al-'Ulum*, (Beirut: Maktabah Lubnān Nāsyirūn, 1996), 1295.

[11] Shofiyullah Muzammil & Dkk, "E-Commerce Dalam Hukum Islam (Studi Atas Pandangan Muhammadiyah Dan NU)," *Jurnal Penelitian Agama* 17, no. 3 (2008): 571-585.

[12] Ahmad Syaichoni, "Perlindungan Konsumen dalam transaksi Bay' al-Salam dan E-Commerce (Komparasi Hukum Islam dan Hukum Positif)," *Ahkam Jurnal Hukum Islam* 3, no. 2 (2015): 219-248. https://doi.org/10.21274/ahkam.2015.3.2.219-248

		الشركة إلى الشركة
١.	B2B	يتم هذا النوع من التفاعل بين المنتجين أو الشركات عادة في شكل اتفاقية من أجل تيسير أعمال كلا الطرفين
		الشركة إلى الفرد (المستهلك)
٢.	B2C	يتم هذا النوع من التفاعل المباشر بين المنتجين أو الشركات مع المستهلكين
		الفرد (المستهلك) إلى الفرد (المستهلك)
٣.	C2C	يتم هذا النوع من التفاعل المباشر بين المستهلكين مع المستهلكين
		الفرد (المستهلك) إلى الشركة
٤.	C2B	يتم هذا النوع من التفاعل بين المستهلكين بتشكيل أو إنشاء قيمة الشيء سيتم استخدامها في العمليات التجارية.
		الشركة إلى المؤسسة الحكومية
٥.	B2G	هذا النوع من التفاعل له أوجه تشابه مع نوع التفاعل من شركة إلى شركة، لكن هناك تفاعل بين الجهات الحكومية مع المنتجين أو الشركات
		المؤسسة الحكومية إلى الفرد (المستهلك)
٦.	G2C	يتم هذا النوع من التفاعل بين الجهات الحكومية مع المستهلكين.

الجدول ٢. أنواع التفاعلات بين الجهات الفاعلة في قطاع الأنشطة التجارية

يتضح من الجدول أعلاه خصائص الأطراف المشاركة في التجارة الإلكترونية بتنوعها. ومع ذلك، تأتي أشكال التجارة الإلكترونية فيما يلي:

رقم	النوع	الوصف	المثال
١.	الإعلانات المبوبة	من المنصات التي تسهل على الأفراد أو الشركات التي تعرض مبيعات المنتجات القائمة على الإعلانات	OLX, Berniaga.com, Facebook Marketplace

٢.	التسويق الإلكتروني	من المنصات التي تهيئ السلع من قبل المنتجين مع سهولة تصرفات المالية عبر الويب نفسه	Shopee, Tokopedia, Lazada, Blibli
٣.	الموقع الإلكتروني التمويل الجماعي	التجارة الإلكترونية التي يمكن الاستفادة منها من قبل جميع الأطراف، مثل جمع التبرعات وغيره	Kitabisa.com, Sedekahonline.com, Ethis

الجدول ٣. أنواع التجارة الإلكترونية في إندونيسيا

مفهوم قاعدة لا ضرر ولا ضرار

الضرر لغة: من ضَرَّ بمعنى خلاف النفع، واجتماع الشيء والقوة. أما في الاصطلاح: الإخلال بمصلحة مشروعة للنفس أو الغير تعديا أو تعسفا أو إهمالا.[١٣] تعتبر هذه القاعدة من أجلّ القواعد في الفقه الإسلامي، إذ يُبنى عليها كثير من أبواب الفقه. وقد تشمل نصف الفقه، ومنها ما يتعلق بالضروريات الخمس: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال. أما التسمية المشهورة لهذه القاعدة فهي "**الضرر يزال**".

المعنى الإجمالي لهذه القاعدة، أنها شرعت لحماية ومنع الأفراد وغيرهم من الضرر بالنفس والآخرين. وهو التزام برفع الضرر قبل وقوعه وإزالته بعد وقوعه، فالوقاية خير من العلاج. الفرق بين الضرر والضرار، الضرر ما كان بدون قصد بخلاف الضرار فهو بقصد. استند العلماء الأجلاء بدليل رئيسي من حديث ما روى أحمد وغيره عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا ضَرَرَ ولا ضِرَار،[١٤] أي لا يجوز الضرر ابتداء، كما لا يجوز إيقاع الضرر مقابل الضرر لحقه.[١٥] من أشكال القيود التي تتولد من هذه القاعدة دفعا لضرر، كما يلي:

رقم	الشكل	الوصف	المثال
١.	الخيارات	الخيار هو الحق في إمضاء الصفقة أو فسخها، ولا سيما في حالة البيع والشراء دفعا عن ضرر حقوق المستهلكين.	خيار الشرط، خيار الرؤية، خيار العيب

[13] Ahmad Muwāfy, *Ad-Dharar fi al-Fiqh al-Islamy*, Juz 1, (As-Su'ūdiyyah: Dār Ibn 'Affān, 1997) 97.
[14] Ahmad Ibn Hanbal, *Musnad al-Imām Ahmad,* Juz 5*,* (Beirut: Muassasah ar-Risālah, 2001), 55.
[15] Nashr Farid and Abdul Aziz, *Qawaid Fiqhiyyah* (Amzah, 2023), 17-21.

٢.	الهجر	تقييد نطاق السلطة في إجراء المعاملات.	الهجر على تصرفات الصبي غير مميز، السفه، الغفلة
٣.	حق الشفعة	غالباً لصد أي شيء مضر في الشركات وجيران السوء وغيرها.	شفعة الشريك
٤.	القصاص والتعزير	درء الأخطار عن المجتمع بمجمله، خاصة حماية الضروريات الخمس، وإيقاع ضرر عام.	-

الجدول ٤. أشكال القيود لدفع الضرر

اشترط العلماء شروطا لا بد توافرها في الضرر، كما يلي: (١) لا بد أن يكون الضرر محققاً يمكن أن يقع في المستقبل أو في الحال دون أن يكون ضرراً وهمياً أو نادراً، فمثلاً كثرة الأولاد تسبب ضرراً كبيراً على الاقتصاد الوطني، فهذا ضرر موهوم.[١٦] المثال للتوضيح النهي عن بيع العنب لمن عرف عنه أنه ينتج خمراً. (٢) أن يكون الضرر فاحشا أو كبيرا أو شديدا (٣) ويعتبر الضرر غير المشروع انتهاكًا للمصالح المشروعة كالتعدي والتعسف والإهمال.

القواعد والضوابط التي تندرج تحت هذه القاعدة

ألّف وبحث العلماء المتخصصون القواعد التي تتفرع من هذه القاعدة،[١٧] منها:

القاعدة	الوصف	المثال
درء المفاسد أولى من جلب المصالح	عند موازنة بين المصالح والمفاسد تعتبر المصالح إذا كانت غالبة فتقدم على المفاسد وعكس ذلك. عند التساوي فتقدم المفاسد على المصالح.	منع التجارة في المحرمات من خمر وخنزير وغير ذلك.
إذا تعارضت مفسدتان روعي	موازنة بين المفاسد بمعيار مستمد من القرآن والسنة المطهرة. عند **اختلاف** بين المفاسد رتب	الكذب مفسدة محرمة وجاز الكذب للإصلاح

[16] Wahbah al-Zuhaily, *Al-Fiqh al-Islāmy wa Adillatuh*, Juz 4, (Beirut: Dār al-Fikr, 1998), 35.

[17] Muhammad Pudjihardjo and Nur Faizin Muhith, *Kaidah-Kaidah Fikih untuk Ekonomi Islam: Edisi Revisi,* (Malang: UB Press, 2019), 80-88.

أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما	المفاسد المتعلقة بالتحسينات دفعا من الحاجيات والضروريات. قال الفقهاء "**يختار أهون الشرّين**."[١٨] عند **اتحاد** المفاسد كمثل المفاسد الضروريات ترتكب مفسدة المال دفعا من النسل الخ..... عند **اتحاد** الرتبة والكلي تقدم المفسدة الخاصة من العامة.	بين الناس، وعلى الزوجة لإصلاحها.
الضرر يدفع بقدر الإمكان	تفيد هذه القاعدة وجود دفع الضرر قبل وقوعه قدر الإمكان. الوقاية خير من العلاج	منع المدين من السفر بناء على طلب الدائن أو وكيله
الحاجة العامة أو الخاصة تنزل منزلة الضرورة	الحاجة هي بلوغ الإنسان حدا لو لم يجد ما يأكله لم يهلك، لكن يصيبه جهد ومشقة.	جواز الإجارة والسلم، في الحقيقة يعتبران عقد بيع معدوم، وهذا يعتبر باطلاً وحراماً شرعاً، إلا إذا جاءت الشريعة بجواز ذلك لتلبية حاجة عامة الناس
يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام	الخاص مقدم على العام إذا تعارضا	الحجر على الطبيب الجاهل لأنه يضر الأبدان
الضرر لا يزال بمثله	عدم جواز إزالة الضرر بمثله أو أشد من ذلك، وإنما ينبغي أن يزال الضرر بعدم إضرار الآخرين وإلا فبأخف منه.	يمنع على أصحاب حرفة في السوق منع صاحب حرفة جديد بحجة انشغاله بتلك الأعمال مما يؤدي إلى خسارة عملهم.
الضرورة تبيح المحظورات	وقوع المكلف في حالة الضرورة، يبيح له ما لا يباح لغيره من المحرمات.	أبيح أخذ الدائن مال المديون المماطل الممتنع.

[18] Mazen Misbāh Shabāh, "Qā'idah ad-Dharara yuzālu Hujjiyyatuha wa Dhawābituhā," *Majallah al-'Adl* 27, (1436), 245.

عن ســـداد الدين إذا لم يكن معذورا.

الجدول ٥. القواعد والضوابط التي تندرج تحت القاعدة الضرر يزال

تطبيقات القاعدة وفروعها في التجارة الإلكترونية

في الإسلام، يجب أن يكون كل عمل يقوم به الشخص متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، والأخلاقيات، والأنظمة المعمول بها في البلد، اعتمادا بقول الله عز وجلّ: {وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ} [البقرة: ٢٧٥]. فمن المعروف أن الأصل في المعاملات الحل والإباحة حتى يقوم الدليل على المنع لعذر كالضرر. أما أخلاقيات المهنة التي يجب تطبيقها في التجارة الإلكترونية والسوق الإلكتروني تتضمن مبدأ الصدق، بيع السلع ذات الجودة العالية، بناء علاقات جيدة بين الزملاء في العمل، بيع المنتجات الحلال والشفافية في الإدارة.[١٩]

وعلى وجه العموم، فإن أوجه الضرر التي تحصل غالباً في التجارة الإلكترونية هي الظلم من كل الجوانب. فالضرر الذي يتداول في التجارة العادية والإلكترونية على حد سواء وهو حول وجود العاقد المتعامل بالربا، الغرر، الغش، الخداع، وغير ذلك من الأضرار. فعقد البيع في التجارة الإلكترونية لا بد أن تتوافر أركان البيع من العاقدين، صيغة العقد، المعقود علية، وقيمة (مال متقوم). بالتالي، يمكن تطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار وفروعها في التجارة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني بفحص عميق من الأطراف المتعاملة بهذه التصرفات. من أكثر وقوع الضرر في التجارة الإلكترونية كما يلي: (١) **الظلم**: حدث الظلم من قبل البائع أو المشتري كعدم صلاحية البضاعة عند التسليم. (٢) **الربا**: وقع كثيرًا في حالة الدفع المؤجل – القرض جرّ به نفعا – المتمثل بـ (PayLater) وبيع الذهب بالذهب تقسيطا أو على فترات، والشروط الزائدة في العقود. (٣) **الغرر**: عدم التأكد من التسليم، والتأخير في التسليم أو احتمال تلف البضاعة عند التسليم، والمعلومات غير مكتملة.[٢٠] (٤) **الغش والخداع**: السلع التي لم تُسلم كما هو المطلوب، والدفع المسبق دون إتمام الطلب، وازدياد عمليات الاحتيال والتصيّد (*Scamming and Phishing*).

من تطبيقات القاعدة الجارية فيما يلي:

[19] Muhammad Samsul Hidayat, Sutisna Sutisna, and Hilman Hakiem, "Implementasi Etika Bisnis Islam Dalam Jual Beli Online," *Mizan Journal of Islamic Law* 6, no. 3 (January 2, 2023): 433-446, https://doi.org/10.32507/mizan.v6i3.1272.

[20] Erni Widya Ningrum, "Pemahaman Konsep Gharar Dimasyarakat Dalam Jual Beli Online," *Sahmiyya: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis* 2, no. 2 (November 2023): 472-480, https://e-journal.uingusdur.ac.id/sahmiyya/article/view/1831.

بيع الذهب بالتقسيط

أصبح بيع الذهب وشراؤه بالتأجيل من المسائل المهمة في المعاملات المالية الإسلامية لاحتمال أن يجري فيه الربا. وخاصة، الآن انتشرت صفقات الذهب عبر المواقع التواصلية والتجارة الإلكترونية. فهنا، محل النظر في تجويز وتحريم بيع الذهب تقسيطا وتأجيلا. ومع ذلك، قد اختلف العلماء في وجوب معاملة الذهب على أنه من الأصناف الربوية في كل حال، أو أنه يجوز معاملته كغيره من السلع العادية.[٢١] ولا يزال رأي الجمهور على تحريم بيع الذهب بالتقسيط على أساس أنه مخالف للشروط المنصوص عليها في الحديث الشريف. كما أن قواعد تبادل الذهب المعمول في الشريعة الإسلامية، هي:

١. التقابض الفوري: الذهب بالذهب، الذهب بالفضة، والفضة بالفضة يجب تسليمها وتبادلها فورا دون أي تأخير.
٢. التفاوت: فلا يجوز التفاضل أو التفاوت في الأوزان عند مبادلة الذهب بالذهب، أو الفضة بالفضة. ويجوز التفاضل في الأوزان عند مبادلة الذهب بالفضة.
٣. لا يوجد شرط التأجيل: لا يمكن أن يكون هناك يفيد تأجيل التسليم.
٤. لا يوجد أي خيار

جمهور العلماء قديما وحديثا من المذاهب الأربعة (فقهاء الأحناف، الشافعية، المالكية، الحنابلة)، رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي،[٢٢] لجنة الدائمة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،[٢٣] وغير ذلك حرموا هذا البيع، إما بالتقسيط أو وسط والتجارة الإلكترونية بلا استعمال مبدأ الدفع عند الاستلام. بخلاف ابن تيمية وتلميذه (مختص بالحُلِّي)، وأخذ المجلس الشرعي الوطني لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) في فتوى رقم 77/DSN-MUI/VI/2010 بجواز ذلك.[٢٤] موضع الخلاف فيما قال الجمهور على أن العلة هي الثمنية واعتبروا من أجازه السلعية. فمال الباحث رأي الجمهور أقوى. ومع ذلك، أجازت مواقع التجارة الإلكترونية وبعض البنوك الإسلامية في إندونيسيا بيع الذهب بالتقسيط تبعا لفتوى الصادرة من DSN-MUI.[٢٥]

---

[21] Kisanda Midisen, and Santi Handayani. "Jual Beli Emas Secara Tidak Tunai Ditinjau Secara Hukum Fikih." *Jurnal Ekonomi Syariah Pelita Bangsa* 6, no. 1, (2021): 10-19. https://doi.org/10.37366/jespb.v6i01.172.

[22] Qarārat al-Majma' al-Fiqh al-Islāmy, "Haula al-'Umlah al-Waraqiyyah," no. 22, (5/6), https://ketabonline.com/ar/books/24407/read?part=1&page=23&index=4390761&q=#الذهب

[23] AAOIFI, *Al-Ma'āyir as-Syar'iyyah, Adz-Dzahab wa Dhawābit at-Ta'āmul bihi*, no. 57, (2017): 1324.

[24] Dewan Syari'ah Nasional MUI, Fatwa DSN No: 77/DSN-MUI/V/2010 Tentang Jual Beli Emas secara tidak Tunai, (Jakarta, 2010).

[25] Muhammad Ikpi Zayadi, "Penerapan Kaidah Fiqh dalam Fatwa Dewan Syariah Nasional (DSN) tentang Perbankan Syariah," *Jurnal Ekonomi Syariah, Akuntansi Dan Perbankan (JESKaPe)* 7, no. 2 (2023): 245-258. https://doi.org/10.52490/jeskape.v7i2.2545.

أدلة المانعين جاء في حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ: فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ. (رواه مسلم: ١٥٨٧). وأيضا، في ترجيح علة الثمنية لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا. (رواه مسلم: ١٥٨٨).[٢٦]

أدلة المجيزين من قول الله: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّيْنِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: ٧٨]، وما قاله ابن تيمية: "ويجوز بيع المصوغ من الذهب والفضة بجنسه من غير اشتراط التماثل، ويجعل الزائد في مقابلة الصنعة، سواء كان البيع حالاً أو مؤجلاً، ما لم يقصد كونها ثمناً"[٢٧] ومعه بعض المعاصرين. والمصوغ ما دخلت عليه الصنعة لتحويل طبيعة الذهب إلى شيء آخر كحلي النساء. لذ، من المهم الاطلاع على قائمة مجالس الإفتاء التي أصدرت فتاوى في حكم بيع الذهب وشرائه، كما في الجدول التالي:

رقم	الجهة المصدرة	حكم بيع الذهب	العلة
١.	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	يجوز بيع الذهب بالذهب بشرط أن تكون قيمة المقابل متساوية وزناً دون اعتباره لجدته وقدمه، وبشرط أن يكون التقابض في مجلس العقد وفق الشريعة الإسلامية. لا تجوز عقود بيع الذهب التي يتأجل فيها البدلان ومن ذلك ما اصطلح على تسميته بالبيوع الآجلة (Forward) أو المستقبلية (Future)، لعدم تحقق التقابض.	الثمنية
٢.	المجمع الفقهي الإسلامي التابع للرابطة العالم الإسلامي	أنه بناء على أن الأصل في النقد هو الذهب والفضة، وبناء على أن علة جريان الربا فيهما هي مطلق الثمنية في أصح الأقوال عند فقهاء الشريعة – التقابض – كذلك قي الأوراق النقدية.	الثمنية
٣.	لجنة الدائمة	جوابا بالمنع والحرام لتأجيل التسليم على السؤال على أن الزبون يأتي إلى المحل لشراء الذهب، ولا يحضر معه من	الثمنية

[26] Muslim, *Shahih Muslim*, Juz 5, (Beirut: Dār Tauqy an-Najāh, 1433), 44.

[27] Abdullah Ibn Mubārak, *Ikhtiyāru Syaikh al-Islām Ibn Taymiyyah al-Fiqhiyyah*, Juz 6, (Al-Mamlakah al-Arabiyyah as-Su'ūdiyyah: Dār Kunūz Isybīliyā li an-Nasyr wa at-Tauzī', 2009), 392.

		النقود إلا ما يكفي لدفع العربون ثم يدخر الذهب ويسلمه المال، ثم يعود مرة أخرى ليسدد جميع التكلفة.	
٤.	المجلس الشرعي الوطني لمجلس العلماء الإندونيسي	أن الذهب والفضة سلعة تباع وتشترَى كالسلع العادية وليست ثمنا. لذا، يجوز شراء الذهب وبيعه تأجيلا أو تقسيطا، سواء كان ذلك عن طريق البيع العادي أو بيع المرابحة ما دام الذهب لم يصبح الوسيط الرسمي للتبادل كالنقود.	السلعية

الجدول ٦. حكم التعامل بالذهب

من الأدلة والفتوى السابقة تمكن مقارنة الضرر الملحق في بيع الذهب خلال التجارة الإلكترونية: (أ) بيع الذهب بنظام الدفع عند الاستلام، البيع على أساس تجنب الفعل الضار بالنفس والغير - التقابض يدا بيد - مع علة **الثمنية** وبه أخذ جمهور العلماء. (ب) بيع الذهب بالتقسيط، البيع على أساس وعلة الذهب **السلعية** وبه أخذ DSN-MUI تيسيرا في تداوله.

مع ذلك، جاءت شركة HF GOLD في موقعها antaremas.com لجواب هذه القضية دفعا لضرر الأكثر واقعيا عبر التجارة الإلكترونية بنظام الدفع عند الاستلام (Cash On Delivery) حتى يتقابض العاقدان وعلى أساس "يدًا بيدٍ". لا سيما إعطاء الأولوية لمبدأ الاحتياط كما جاء في كتاب مجموعة القوانين الاقتصادية الشرعية (KHES).[٢٨]

الدفع عند الاستلام (Cash On Delivery)

بعض مواقع التجارة الإلكترونية المعروفة مثل Shopee, Tokopedia, Lazada أصدرت القرار والإعلام بجواز ما يسمي اليوم بنظام "الدفع عند الاستلام" (Cash On Delivery)، هذه الطريقة هي طريقة الدفع من المستهلك قيمة البضائع عند وصول البضائع المطلوبة إلى عنوان المشتري أو في مكان يُتفق عليه تجنبا للضرر المتداول. هذه الطريقة لها متطلبات ومعايير يجب استيفاؤها. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

١. يجب أن تكون البضاعة متاحة ماديًا بشكل جلي.
٢. يجب ألا تكون البضاعة مختلطة ببضائع أخرى من أنواع مختلفة.
٣. يجب أن تكون البضاعة التي تم توصيلها هي نفس البضاعة التي طلبها المشتري.

[28] Bahtiar Efendi, "Asas Akad Ekonomi Islam Perspektif KHES (Komplikasi Hukum Ekonomi Syariah)," *Jurnal Alwatzikhoebillah: Kajian Islam, Pendidikan, Ekonomi, Humaniora* 8, no. 2, (2020): 70-81. https://doi.org/10.37567/alwatzikhoebillah.v8i2.1475

٤. يجب أن يكون الوصف مفصلاً من حيث الكمية والتكلفة والجودة.
٥. ألا تحتوي الصفقة على عناصر الغرر والزيادة (الربا).

نظرا من المتطلبات والشروط السابقة، فلهذا النظام صورتان:

١. الصورة الأولى: تم انعقاد عقد البيع بين العاقدين لكن البضاعة لم تسلم إلى المشتري أو عندما تتم الصفقة عبر الإنترنت على موقع معين. إذا تم هذا العقد **قبل تسليم البضاعة** (التي تنجح عبر الإنترنت)، فإن عقد البيع والشراء بنظام الدفع عند الاستلام (Cash On Delivery) يكون **ممنوعاً ومحرما**. ويكون الضرر لكل الأطراف، بل أحيانا يقع الضرر في الوكيل (Courier). لأنه في وقت العقد يمكن أن يعتبر الطرفان معهما دين، **فالبائع لم يسلم البضاعة والمشتري لم يدفع ثمن البضاعة**. وهذا حرام لأنه الدَّين، أي أن المعاملة ليست نقدية، وإنما هي من عقد بيع **الدين بالدين**. والدليل منه حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِئِ بِالْكَالِئِ) أي بيع الدين بالدين، رواه الدارقطني وغيره بإسناد ضعيف، لكن أجمع العلماء بقبول هذا الحديث.[٢٩]

٢. الصورة الثانية: تم عقد البيع وجهاً لوجه (لقاء مباشر) بين البائع من خلال الوكيل (Courier) والمشتري. فإذا تم تسليم البضاعة وحصلت مقابلة وجهاً لوجه وتم دفع ثمن البضاعة، فإن ذلك **جائز شرعاً**. لأن اللقاء بين المشتري والوكيل (Courier) دلالة على رضا المتبادل بينهما بشرط أن **يعطى المشتري خيار**،[٣٠] فيعطى حق الخيار في إمضاء عملية البيع والشراء. أما إذا كان المشتري **ملزمًا** بالشراء فهذا **ممنوع**.[٣١]

من صورتين ماضيتين، يصح البيع بنظام الدفع عند الاستلام (Cash On Delivery) مما يلي:

١. إن اتفاق البيع والشراء يتم عندما يلتقي الطرفان في مكان ما، وليس حينما تتم الصفقة على الإنترنت. أما الصفقة عبر التجارة الإلكترونية بمجرد التفاوض والوعد غير ملزم.
٢. يُعطى حق الخيار للمشتري ما عدا الذهب والفضة، إما إمضاء البيع أو رفضه ولا يلزم المشتري بالشراء.

---

[29] Dodi Okri Handoko, Tuti Anggraini, & Marliyah, "Analisa Hukum Cash On Delivery (COD) Berdasarkan Akad Komersil dalam Ekonomi Islam," *Syarikat: Jurnal Rumpun Ekonomi Syariah* 5, no. 2, (2022): 32-46. https://doi.org/10.25299/syarikat.2022.vol5(2).9993

[30] Rani Badarudin, Fatah Hidayat, & Husin Rianda, "Hak Refund Jual Beli Online pada aplikasi Shopee Perspektif Hukum Ekonomi Syariah," *Journal of Research and Development on Public Policy* 1, no. 3, 01-12. https://doi.org/10.58684/jarvic.v1i3.18

[31] Makmuriyah, "Hukum Jual Beli COD (Cash On Delivery) dalam hukum Islam," *Islam & Contemporary Issues* 3, no. 1, (2023): 16-21. https://doi.org/10.57251/ici.v3i1.1055

٣. يحصل الاتفاق على ثمن السلعة التي ستُشترى بين البائع والمشتري. وبعد ذلك تسليم البضاعة والمال في المكان حسب الاتفاق.

الحسابات المشتركة (Joint Account)

يأتي الحساب المشترك في اللغة من كلمة الإنجليزية (*Escrow*) التي تعني الحفظ والوصية. وبمعنى وجود أطراف معينة مؤتمنة على حفظ المستندات والأموال أثناء عملية نقل حقوق الملكية من البائع إلى المشتري. كما أن هو مبدأ خدمة موثوقة في القطاع المالي للاحتفاظ بالأموال.[٣٢] مع الحساب المشترك، لا يحتاج المشترون إلى التردد أو القلق مرارا. ففي حالة فشل الصفقة مثل الاحتيال الشائع حيث لا تصل البضاعة المشتراة إلى المشتري أثناء تحويل الأموال إلى البائع أو إذا استلم المشتري بضاعة غير مطابقة للاتفاق. ويرجع ذلك إلى أن شركات الحساب المشترك عادةً ما تقدم ضمان استرداد الأموال بنسبة ١٠٠٪ للمشترين في حالة فشل الصفقة كما ذكرنا أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، عادةً ما يكون المبلغ المدفوع مقابل خدمات الحساب المشترك صغيراً، لا يزيد عن ٣٪ من قيمة الصفقة وغالباً تُفرض هذه الرسوم على البائع أو حسب الاتفاق. من المنافع التي جرت في استعمال الحساب المشترك:

١. **الأمان المضمون للمستهلكين**: عندما يقوم المشترون بإجراء الصفقات من خلال التجارة الإلكترونية التي تكون عرضة للغش، فتكون إحدى طرق التوقع باستخدام خدمة الحساب المشترك.
٢. **يصبح عقد الخيار أكثر مرونة** حيث يمكن للمشتري إلغاء الصفقة إذا لم يكن استلام البضاعة عند استلام البضاعة مطابقاً للاتفاق.
٣. **تحسين سمعة المحلات التجارية/البائعين** الذين يمكن الوثوق بهم من خلال الحسابات المشتركة.

فمن بين العقود المتنوعة الموجودة في المعاملات الاقتصادية الإسلامية، فإن أقرب العقود وأنسبها للتطبيق في معاملات البيع والشراء عبر الإنترنت من خلال خدمات الحساب المشترك هو عقد الوكالة.[٣٣] بالإضافة إلى عقد الوكالة، الحساب المشترك كطرف ثالث يسهل الأمان والاطمئنان في صفقات البيع والشراء عبر الإنترنت، ويستخدم عقد الإجارة بطريقة غير مباشرة في آليته. وهو تقديم

[32] M. Syarif Hidayatullah, Moch. Nuril Ihsan, and Moh. Nur Muhibbin, "Penggunaan Jasa Rekening Bersama (REKBER) Perspektif Islam," *El-Qist Journal of Islamic Economics and Business (JIEB)* 9, no. 1 (September 30, 2020): 16-31, https://doi.org/10.15642/elqist.2019.9.1.16-31.

[33] Fadillah Mursyid and Luqman Nurhisam, "Kajian Hukum Islam Tentang Rekening Bersama (RekBer) Pada E-Commerce," *Tawazun: Journal of Sharia Economic Law* 5, no. 1 (2022): 47-58, http://dx.doi.org/10.21043/tawazun.v4i1.

العوض عن طاقة أو خبرة شخص ما لعمل شيء ما.[٣٤] فلكي يتماشى العقد كما يُرجى، فإن الآلية تكون على النحو التالي:

١. صيغة الإيجار بالإيجاب والقبول، وهو عبارة عن بيان من المستأجر (البائع والمشتري) إلى المؤجر (الحساب المشترك) إما شفهياً أو بصيغة أخرى تدل على اتفاق بين طرفي العاقد.
٢. يقوم المشتري بتحويل قيمة الصفقة مع الأجرة إلى الحساب المشترك ويؤكد التحويل. ثم يؤكد الحساب المشترك للبائع استلام المبلغ من المشتري ويدعو البائع إلى إرسال البضاعة.
٣. ثم يقوم البائع بعد ذلك بإرسال البضاعة إلى المشتري ويؤكد ذلك بإظهار رقم إثبات/استلام الإرسال (Receipt Number).
٤. إذا استلم المشتري البضاعة وفحصها وأكدّ "موافق" (OK)، يقوم المشتري بإرشاد مدبر الحساب المشترك لتحويل الأموال إلى البائع.
٥. يقوم مدبر الحساب المشترك بتحويل أموال الصفقة التي تم خصمها من رسوم الإيجار (الإجارة) إلى البائع.

فبجانب قاعدة لا ضرر ولا ضرار وفروعها، يُستعمل أيضا قاعدة "**المشقة تجلب التيسير**" حيث الله جل وعلا قال: {يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ} [البقرة: ١٨٥]. فيدل على أن أنزل الله سبحانه وتعالى الأحكام على البشر في هذه الأرض إلا لمصلحة البشر، فشرعت الرخصة من باب تحقيق هذه المصلحة. وأضاف رسول الله عليه الصلاة والسلام قوله يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّرُوا (متفق عليه).[٣٥]

في النهاية، فإن استخدام الحسابات المشتركة عادة ما يعتمد عقد الوكالة أو عقد الإجارة الذي هو في الأساس يسهل ويحمي جميع الأطراف في تجنب الضرر والاحتيال، خاصة في التداولات المالية الكبيرة والسلع النفيسة.

الاستنتاج

قاعدة لا ضرر ولا ضرار من القواعد الكلية الكبرى لها اهتمامات كبيرة في كل مجال العلم قديما وحديثا، لا سيما في التجارة الإلكترونية التي تعتبر من المسائل المعاصرة. وبناء على تحليل وبحث

[34] Firman Setiawan, "Al-Ijarah Al-A'mal Al-Mustarakah Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Urunan Buruh Tani Tembakau Di Desa Totosan Kecamatan Batang-Batang Kabupaten Sumenep Madura)," *Dinar: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam* 2, no. 1 (January 1, 2015): 103-124, https://doi.org/10.21107/dinar.v2i1.2693.

.

[35] Abu Zakariyā An-Nawawī, *Riyādh As-Shālihīn* (Dimasyq: Dār Ibn Katsīr Li at-Thibā'ah Wa an-Nasr Wa at-Tauzī', 2007), 208.

عميق من قبل الباحث فإن تطبيقات قاعدة لا ضرر ولا ضرار في التجارة الإلكترونية، خاصة المشكلات المالية الإسلامية المعاصرة، هذه القاعدة تلعب دوراً مهماً للمسلمين، والمؤسسات، والمنظمات للمشاركة، والجهة المصدرة للإفتاء في استخدامها لنفي وتبعيد الضرر في عمليات بيع والشراء والتصرفات الأخرى بقيم إسلامية وضوابط شرعية. وأيضا، تُطبق قاعدة لا ضرر ولا ضرار في التجارة الالكترونية جوابا لتحقيق مقاصد الشريعة، خاصة الضروريات الخمس التي تمثل أهداف حياة ممتعة كل مسلم في الدنيا والآخرة.

إن الضرر لا بد سده قبل وقوعه وإزالته بعد وقوعه. كما أن بيع الذهب بالتقسيط أو التأجيل – على أرجح القول – حرام لما اتفق معظم العلماء سلفا وخلفا عليه لعلة "ثمنية" لغاية واحدة دفع الضرر الملحق عن حقوق المستهلك. وأيضا، مبدأ الدفع عند الاستلام (*Cash On Delivery*) في بيع الذهب وسائر البيوع الأخرى وسط التجارة الإلكترونية حيث ذلك لتجنب ضرر الفوائد الربوية وتسهيل أمور عامة الناس في الصفقات. وأيضا يليه تضمن الحسابات المشتركة (*Joint Account*) تأمين الأموال والمستندات والمقتنيات القيّمة من الاحتيال والضرر وغيرها باستخدام تقنية عالية الجودة والأمان مع مراعاة حقوق الزبائن من البائعين والمشترين.

لذ، اقتراحا من الباحث، ينبغي للمتخصصين ومن يهتم بالاقتصاد الإسلامي أن يدعو الشركات والحكومة والمسلمين بالتزام الأحكام الشريعة والتمويل الإسلامي في صفقاتهم وأن يهتموا مدى تطبيقات هذه القاعدة في معاملاتهم عموما وخصوصا. أما النقد، فمن الضروري تحسين الثغرات الأمنية التي لا تزال تحدث أحيانًا بين أيدي المستهلكين مثل الاحتيال والتصيّد (*Scamming and Phishing*) التي يمكن أن تنخفض سُمعات الأطراف المعنية وحاجة طارئة إلى إعادة النظر في المُنتجات التي تُباع في الأسواق من ضمن حلاليتها، وتاريخ انتهاء الصلاحية، والعقود المُستعملة عليها. يمكن الاستفادة من هذا البحث من قبل مجالس الإفتاء، وأهل الاختصاص، والمجتمع الإسلامي في إعداد مبادئ إرشادية في تطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار في التجارة الالكترونية بعيدًا وصافيا عن العمليات المحرمة، ويمكن أن يكون دراسة إضافية لتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق هذه القاعدة وما تندرج تحتها عن التجارة الإلكترونية في إندونيسيا.

المراجع

Accounting And Auditing Organization For Islamic Financial Institutions (AAOIFI). *Shari'ah Standards: Full Text of Shari'ah Standards for Islamic Financial Institutions.* Manama, Kingdom of Bahrain: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, 2017.

Al-Fayūmī, Ahmad Ibn Muhammad Alī. *Al-Misbāh Al-Munīr Fi Gharīb As-Syarh Al-Kabīr.* Beirut: Maktabah al-'Ilmiyyah, n.d.

Al-Jurjānī, Alī Ibn Muhammad Ibn Alī Az-Zain As-Syarīf. *At-Ta'rifat*. Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1983.

Al-Kafawī, Ayyūb Ibn Mūsa Al-Husainī Al-Quraimy Abu Al-Baqā' Al-Hanafī. *Al-Kulliyāt Mu'jam Fi Al-Musthalahāt Wa Al-Furūq Al-Lughawiyyah*. Beirut: Muassasah ar-Risālah, n.d.

Alu Saif, Abdullah Ibn Mubārak. *Ikhtiyāru Syaikh Al-Islām Ibn Taymiyyah Al-Fiqhiyyah*. Al-Mamlakah al-Arabiyyah as-Su'ūdiyyah: Dār Kunūz Isybīliyā Li an-Nasyr Wa at-Tauzī', 2009.

An-Nawawī, Abu Zakariyā . *Riyādh As-Shālihīn*. Dimasyq: Dār Ibn Katsīr Li at-Thibā'ah Wa an-Nasr Wa at-Tauzī', 2007.

Andiko, Toha. *Ilmu Qawa'id Fiqhiyyah: Panduan Praktis Dalam Merespon Problematika Hukum Islam Kontemporer*. 1st ed. Penerbit Teras, 2011.

Asy-Syātibi, Abu Ishāq Ibrāhim Ibn Mūsa Ibn Muhammad al-Lakhmi. *Al-Muwāfaqāt*. As-Su'ūdiyyah: Dār Ibn 'Affan, 1996.

At-Tahānawī, Muhammad Ibn Alī Ibn Al-Qadhī Muhammad Hāmid Ibn Muhammad Shābir Al-Fārūqī Al-Hanafī. *Kassyāf Ishtilāhāt Al-Funūn Wa Al-'Ulūm*. Beirut: Maktabah Lubnān Nāsyirūn, 1996.

Al-Zuhaily, Wahbah. *Al-Fiqh Al-Islāmy Wa Adillatuh*. Beirut: Dār al-Fikr, 1998.

Badarudin, Rani, Fatah Hidayat, and Husin Rianda. "Hak Refund Jual Beli Online Pada Aplikasi Shopee Perspektif Hukum Ekonomi Syariah." *Journal of Research and Development on Public Policy* 1, no. 3 (December 14, 2022): 01-12. https://doi.org/10.58684/jarvic.v1i3.18.

Creswell, Jhon, and Timothy Guetterman. *Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research*. 6th ed. New York: Pearson, 2018.

Dār al-Iftā al-'Am. "Min Ahkām Ad-Dzahab Wa At-Tijārah Bihi." July 6, 2017. https://www.aliftaa.jo/fatwa/3303/من-أحكام-بيع-الذهب-والتجارة-به.

Dewan Syari'ah Nasional MUI. "Fatwa DSN No: 77/DSN-MUI/V/2010 Tentang Jual Beli Emas Secara Tidak Tunai," 2010.

Effendi, Bahtiar. "Asas Akad Ekonomi Islam Perspektif KHES (Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah)." *Jurnal Alwatzikhoebillah: Kajian Islam, Pendidikan, Ekonomi, Humaniora* 8, no. 2 (December 18, 2022): 70-81. https://doi.org/10.37567/alwatzikhoebillah.v8i2.1475.

Farid, Nashr, and Abdul Aziz. *Qawaid Fiqhiyyah*. Amzah, 2023.

Handoko, Dodi, Tuti Anggraini, and Marliyah Marliyah. "Analisa Hukum Cash on Delivery (COD) Berdasarkan Akad Komersil Dalam Ekonomi Islam." *Syarikat: Jurnal Rumpun Ekonomi Syariah* 5, no. 2 (December 30, 2022): 32-46. https://doi.org/10.25299/syarikat.2022.vol5(2).9993.

Hidayat, Muhammad Samsul, Sutisna Sutisna, and Hilman Hakiem. "Implementasi Etika Bisnis Islam Dalam Jual Beli Online." *Mizan Journal of Islamic Law* 6, no. 3 (January 2, 2023): 433-446. https://doi.org/10.32507/mizan.v6i3.1272.

Hidayatullah, M. Syarif, Moch. Nuril Ihsan, and Moh. Nur Muhibbin. "Penggunaan Jasa Rekening Bersama (REKBER) Perspektif Islam." *El-Qist Journal of Islamic Economics and*

Business (JIEB) 9, no. 1 (September 30, 2020): 16–31. https://doi.org/10.15642/elqist.2019.9.1.16-31.

Hiyanti, Hida, Lucky Nugroho, Citra Sukmadilaga, and Tettet Fitrijanti. "Peluang Dan Tantangan Fintech (Financial Technology) Syariah Di Indonesia." *Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam* 5, no. 3 (January 12, 2020). https://doi.org/10.29040/jiei.v5i3.578.

Ibn Hanbal, Ahmad. *Musnad Al-Imām Ahmad*. Beirut: Muassasah ar-Risālah, 2001.

Ikpi Zayadi, Muhammad. "Penerapan Kaidah Fiqh Dalam Fatwa Dewan Syariah Nasional (DSN) Tentang Perbankan Syariah." *Jurnal Ekonomi Syariah, Akuntansi Dan Perbankan (JESKaPe)* 7, no. 2 (December 28, 2023): 245–58. https://doi.org/10.52490/jeskape.v7i2.2545.

Makmuriyah, Makmuriyah. "Hukum Jual Beli COD (Cash on Delivery) Dalam Hukum Islam." *Islam & Contemporary Issues* 3, no. 1 (March 31, 2023): 17–22. https://doi.org/10.57251/ici.v3i1.1055.

Midisen, Kisanda, and Santi Handayani. "Jual Beli Emas Secara Tidak Tunai Ditinjau Secara Hukum Fikih." *Jurnal Ekonomi Syariah Pelita Bangsa* 6, no. 01 (April 1, 2021): 10–19. https://doi.org/10.37366/jespb.v6i01.172.

Mursyid, Fadillah, and Luqman Nurhisam. "Kajian Hukum Islam Tentang Rekening Bersama (RekBer) Pada E-Commerce." *Tawazun: Journal of Sharia Economic Law* 5, no. 1 (2022): 47–58. http://dx.doi.org/10.21043/tawazun.v4i1.

Muslim, Abu Al-Husain Ibn Al-Hajjāj Al-Qusyairī An-Nisāburī. *Shāhih Muslim*. Beirut: Dār Tauqy an-Najāh, 1433.

Muwāfy, Ahmad. *Ad-Dharar Fi Al-Fiqh Al-Islāmy*. Beirut: Dār Ibn 'Affan, 1997.

Prawira, Ilham Abdi. "E-Commerce Dalam Hukum Bisnis Syariah." *Az-Zarqa'* 12, no. 2 (December 2020): 35-56. https://doi.org/10.14421/azzarqa.v12i2.2150.

Pudjihardjo, Muhammad, and Nur Faizin Muhith. *Kaidah-Kaidah Fikih Untuk Ekonomi Islam: Edisi Revisi*. Malang: UB Press, 2019.

Qarārat al-Majma' al-Fiqh al-Islāmy. "Haula Al-'Umlah Al-Waraqiyyah,." https://ketabonline.com/ar/books/24407/read?part=1&page=23&index=4390761&q=الذهب#, n.d.

Sahir, Syafrida Hafni. *Metodologi Penelitian*. Penerbit KBM Indonesia, 2021.

Setiawan, Firman. "Al-Ijarah Al-A'mal Al-Mustarakah Dalam Perspektif Hukum Islam (Studi Kasus Urunan Buruh Tani Tembakau Di Desa Totosan Kecamatan Batang-Batang Kabupaten Sumenep Madura)." *Dinar: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam* 2, no. 1 (January 1, 2015): 103-124. https://doi.org/10.21107/dinar.v2i1.2693.

Shabāh, Mazen Misbāh. "Qā'idah Ad-Dharara Yuzālu Hujjiyyatuhā Wa Dhawābituhā." *Majallah Al-'Adl* , 1436.

Shofiyullah, Muzammil, and Dkk. "E-Commerce Dalam Hukum Islam (Studi Atas Pandangan Muhammadiyah Dan NU)." *Jurnal Penelitian Agama* 17, no. 3 (2008): 571-585.

Syabīr, Muhammad Ustmān. *Al-Qowāid Al-Kuliyyah Wa Ad-Dhawābit Al-Fiqhiyyah Fi As-Syari'ah Al-Islāmiyyah*. Amman: Dār an-Nafāis, 2015.

Syaichoni, Ahmad. "Perlindungan Konsumen Dalam Transaksi Bay' Al-Salam Dan E-Commerce (Komparasi Hukum Islam Dan Hukum Positif)." *Ahkam: Jurnal Hukum*

Islam 3, no. 2 (November 1, 2015): 219-248. https://doi.org/10.21274/ahkam.2015.3.2.219-248.

Widya Ningrum, Erni. "Pemahaman Konsep Gharar Dimasyarakat Dalam Jual Beli Online." *Sahmiyya: Jurnal Ekonomi Dan Bisnis* 2, no. 2 (November 2023): 472-480. https://e-journal.uingusdur.ac.id/sahmiyya/article/view/1831